استفسر عن أسباب وقف رواتب الإداريين في اتحاد كرة القدم

الغانم: ما الإجراءات المتخذة لتعيين المدير العام للهيئة العامة للرياضة الحالي؟

مرزوق الغانم

وجه النائب مرزوق الغانم سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد العيبان جاء كالتالي:

لما كان قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017، والميثاق الأولمبي، ومدونة الأخلاق للمجلس الأولمبي الآسيوي واللجنة الأولمبية، ولوائح الانتخابات للمجلس الأولمبي الآسيوي تحظر بشكل قاطع أي تدخل حكومي بأي شكل من الاشكال في شؤون الهيئات الرياضية وعلى وجه الخصوص التدخل في أمور انتخابات مجالس إداراتها أو أي هيئة تابعة لها.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل قام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بالتدخل بأي شكل من الأشكال في انتخابات المجلس الأولمبي الآسيوي لصالح أحد المرشحين؟

2 – مدى صحة قيام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بالاجتماع مع رئيس اللجنة الأولمبية الكويتية من أجل التصويت لصالح مرشح بعينه في انتخابات المجلس الاولمبي الآسيوي؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، تزويدي باسم هذا المرشح.

3 – مدى صحة قيام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بالاجتماع مع بعض رؤساء ومسؤولي الاندية بخصوص اجتماع الجمعية العمومية للجنة الاولمبية من أجل تغيير الدعم الرسمي لمرشح اللجنة الاولمبية الكويتية الى دعم مرشح اللجنة الاولمبية العراقية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، ما أسباب ذلك؟

4 – مدى صحة قيام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بالتدخل في انتخابات الاتحادات بأي شكل من الاشكال؟

5 – مدى صحة قيام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بالاجتماع مع بعض رؤساء ومسؤولي الاندية والطلب منهم للتصويت لأحد المرشحين في انتخابات مناصب اتحاد ألعاب القوى؟ وهل صحيح قيامه أو قيام بعض القياديين في الهيئة بتهديد بعض مسؤولي الاندية في حال عدم التصويت لصالح أحد المرشحين؟ اذا كانت الاجابة بنعم، تزويدي باسم هذا المرشح وما الاسباب؟

6 – هل صحيح قيام المدير العام للهيئة العامة للرياضة أو أي من القياديين في الهيئة بإيصال معلومة عن توجه حكومي للتصويت لصالح بعض المرشحين دون غيرهم في انتخابات مناصب اتحاد ألعاب القوى؟ اذا كانت الاجاب بنعم، تزويدي بالأسباب التي دعت لذلك؟

7 – هل قام المدير العام للهيئة العامة للرياضة بأي شكل من الاشكال بالتدخل في انتخابات الهيئات الرياضية وبما يخالف قانون الرياضة الكويتي؟

8 – هل قامت الهيئة العامة للرياضة بصرف ميزانية الصيانة المحددة لجميع الاندية بإنصاف وسواسية أم تم توجيهها لأندية دون أخرى؟

9 – كم عدد المستشارين الذين تم تعيينهم في الهيئة العامة للرياضة وما مؤهلاتهم وهل تنطبق عليهم شروط التعيين؟ وهل تم استثناء أحدهم من الشروط؟

10 – هل صحيح قيام بعض المستشارين في الهيئة العامة للرياضة بمخاطبة الجهات الرسمية للدولة مباشرة بكتب رسمية من الهيئة العامة للرياضة؟ اذا كانت الاجابة بنعم، تزويدي بالسند القانوني لذلك.

11 – هل صحيح قيام بعض المستشارين الذين تم تعيينهم في الهيئة العامة للرياضة بالتواصل مع مسؤولي الاندية وتوجيههم لطرف ضد آخر في انتخابات اتحاد ألعاب القوى؟

12 – هل صحيح أن أحد المستشارين في الهيئة العامة للرياضة استغل منصبه وقام بإرسال كتاب رسمي لإحدى الجمعيات العمومية يطالب فيه بإرجاع بعض أقاربه من الدرجة الاولى الى عضوية أحد الاندية الرياضية؟

13 – هل هناك تأخير في صرف مستحقات معسكرات الاتحادات المشاركة لتمثيل دولة الكويت؟ اذا كانت الاجابة بنعم، ما الاسباب التي دعت لذلك؟

14 – هل تم إيقاف صرف ميزانيات بعض الاتحادات الرياضية المعتمدة من قبل اللجنة الأولمبية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، ما الأسباب التي دعت لذلك؟

15 – هل تم تهديد بعض الأندية الرياضية بسحب المنشآت الرياضية اذا لم تصوت لأحد أقارب رئيس الهيئة في انتخابات اتحاد ألعاب القوى؟ اذا كانت الإجابة بنعم، ما الاجراءات التي اتخذت تجاه ذلك؟

16 – ما أسباب وقف رواتب الإداريين في اتحاد كرة القدم بعد أن تم اعتمادها من قبل الهيئة؟

كما وجه سؤالا آخر الى الوزير العيبان جاء نصه كالتالي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما الإجراءات المتخذة لتعيين المدير العام للهيئة العامة للرياضة الحالي؟ وهل تمت وفقا لقرارات مجلس الخدمة المدنية بشأن آلية اختيار المرشحين لشغل الوظائف القيادية؟

2 – هل كانت جميع الشروط والمعايير المطلوبة لشغل الوظيفة قد انطبقت على المدير العام للهيئة العامة للرياضة الحالي أم تم استثناؤه من بعضها؟ اذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بالشروط التي تم استثناؤه منها؟ ومن المخول له بصلاحية الاستثناء؟ مع بيان مبررات وأسباب الاستياء.

أكد أنه كذلك يعد نكراناً للجميل الكويتي

المونس: حكم «الاتحادية العراقية» يضرب بنظام الأمم المتحدة عرض الحائط

خالد المونس

أكد النائب خالد المونس أن حكم المحكمة الاتحادية بعدم دستورية الاتفاقية الموقعة بين الكويت والعراق بخصوص تنظيم الملاحة البحرية بينهما في خور عبدالله بجانب ما حمله من ادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة، فإنه يضرب بنظام الأمم المتحدة عرض الحائط، خاصة أن الاتفاقية تم توقيعها في 2012، وتم تصديقها من السلطة التشريعية في البلدين، وأودعت لدى الأمم المتحدة، وعليه لا يجوز للمحكمة الاتحادية أو غيرها إبطال مفعولها.

وقال المونس إن حيثيات الحكم حملت نفساً بغيضاً تجاه الكويت ولغة لم تتغير، ونكرانا للجميل، فالكويت رغم العزو العراقي الغاشم وقفت بجانب العراق ولاتزال تقدم حتى تاريخه المساعدات له.

وشدد المونس على أن حيثيات الحكم تكشف كذلك عن سوء نوايا مفضوح من الجانب العراقي تجاه الكويت وخطوات عملية للتنصل من الثوابت والاتفاقيات وانتهاكاً صارخاً للقوانين الدولية.

وطالب المونس باستمرار التحركات الديبلوماسية الكويتية واتخاذ موقف حازم وواضح تجاه هذا الانتهاك العراقي المتكرر، والعمل بكل الوسائل المتاحة لطي هذا الملف وإيجاد حل نهائي ودائم لقضية الحدود البحرية بين البلدين وبما يمنع تجاوز الاتفاقيات المشتركة بين البلدين في المستقبل.

وأشار المونس إلى أن افتعال أزمة خور عبدالله في هذا التوقيت الذي سبقته إساءات متكررة من سياسيين وبرلمانيين عراقيين للكويت يثير علامات استفهام كبرى حول النوايا والمقاصد، داعياً مكتب مجلس الأمة إلى إصدار بيان باسم المجلس شديد اللهجة يستهجن بأشد العبارات حكم المحكمة الإتحادية الذي يعد كما أكدت باطلاً بطلاناً مطلقاً.

مهلهل المضف لوزير الكهرباء: هل هناك فعلا أزمة كهربائية قادمة في 2025؟

مهلهل المضف

وجّه النائب مهلهل المضف سؤالا برلمانيا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة عن الأزمة الكهربائية المتوقع حدوثها في العام 2025 وفق ما تواردت من أنباء.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما مدى صحة أن هناك أزمة كهربائية قادمة في العام 2025 وإن كان صحيحا ما استعدادات الوزارة لمواجهة الأزمة؟

2 – هل صحيح أن الشركات المصنعة للتوربينات والمحولات الكهربائية أخرت توريدها وأنها لن تستطيع توفيرها خلال الثلاث سنوات المقبلة؟

3 – تداول أن هناك أربعة مشاريع كهربائية عالقة من ضمنها مشاريع الصبية وأنها لن تدخل الخدمة في مواعيدها، فما مدى صحة ذلك، وإن صحت المعلومة كيف ستواجه الوزارة ذلك؟

4 – لماذا لا تلجأ الوزارة إلى بدائل مثل الألواح الشمسية المعمول به في بعض دول الخليج العربي في توفير الطاقة الكهربائية؟

الرثعان يطلب تزويده بقرارات تحويل ملكية أراض لصالح مؤسسة التأمينات

متعب الرثعان

وجه النائب متعب الرثعان، سؤالاً الى وزير المالية فهد الحارالله جاء كالتالي:

بناء على تصريحكم الذي نشر بالصحف الرسمية بتاريخ 21/08/2023 بشأن تحويل ملكية ثلاث أراض بمساحة 842 الف متر مربع إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بقيمة 2،5 مليار دينار كويتي.

على ضوء ما تقدم يرجى الافادة وتزويدنا بالآتي:

1. كافة القرارات التي صدرت بهذا الشأن مع تزويدي بأي مستند أو دراسات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الموضوع.

السابر لطلال الخالد: ما الآلية المتبعة في إدارة الجرائم الإلكترونية لاستقبال شكاوى القرصنة؟

مهند السابر

وجه النائب مهند السابر سؤالا الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد جاء كالتالي:

انتشرت في الآونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات، وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة لإدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية.

يرجى افادتنا بالآتي:

1 – ما الآلية المتبعة في إدارة الجرائم الإلكترونية لاستقبال هذا النوع من الشكاوى. يرجى تزويدنا باحصائية عن عدد عمليات القرصنة الإلكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الافراد او المؤسسات او الشركات.

2 – ما الاحترازات او القرارات التنظيمية التي صدرت من إدارة الجرائم الالكترونية في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة. يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات، ان وجدت.

3 – هل اشرفت وزارة الداخلية على حملات توعوية لمكافحة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية او غير حكومية لمكافحتها؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات، إن وجدت.

4 – هل خاطبت وزارة الداخلية اي جهات حكومية او غير حكومية داخلية او خارجية في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الالكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين؟ يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات، ان وجدت.

كما وجه سؤالا الى وزير المالية فهد الجارالله جاء كما يلي:

انتشرت في الاونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة الى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وادارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية.

يرجى إفادتنا بالآتي:

1 – ما الآلية المتبعة في بنك الكويت المركزي لاستقبال هذا النوع من الشكاوى، يرجى تزويدنا باحصائية عن عدد عمليات القرصنة الإلكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الافراد او المؤسسات أو الشركات.

2 – ما الاحترازات او القرارات التنظيمية التي صدرت عن بنك الكويت المركزي في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة؟ يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات والمخاطبات إن وجدت.

3 – هل اشرف بنك الكويت المركزي على حملات توعوية لمكافحة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية او غير حكومية لمكافحتها؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات إن وجدت.

4 – هل خاطب بنك الكويت المركزي الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات او وزارة الخارجية او وزارة الداخلية في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الالكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين؟ يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات إن وجدت.

ووجه النائب السابر سؤالا الى وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله نص على ما يلي:

انتشرت في الآونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات، وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة الى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وإدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وبنك الكويت المركزي بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية.

يرجى افادتنا بالآتي:

1 – هل وردت اليكم اي شكاوى متعلقة بهذه العمليات من جهات رسمية او غير رسمية من يناير 2020. يرجى تزويدنا بصورة عنها ان وجدت.

2 – هل ورد إليكم اي طلب من قبل الجهات الرسمية لتحرك ديبلوماسي او امني عبر سفارات دولة الكويت في الخارج لمكافحة ما يتعرض له المواطنون والمقيمون في دولة الكويت من عمليات قرصنة لحساباتهم البنكية من الخارج؟ يرجى تزويدنا بصورة عن هذه الطلبات.

3 – هل خاطبت وزارة الخارجية في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الالكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين أيا من الدول التي ترد منها هذه العمليات؟ يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات، ان وجدت.

كما وجه سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الاتصالات ووزير الدولة لشؤون البلدية فهد الشعلة جاء كالتالي:

انتشرت في الآونة الأخيرة عمليات القرصنة الإلكترونية على الكثير من المواطنين والمقيمين في دولة الكويت عبر استخدام وسائل الاتصالات من خلال خطوط هاتفية صادرة من مزودي الخدمة المرخص لهم من قبل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وقد نتج عن هذه العمليات المئات من الشكاوى المقدمة الى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وإدارة الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية والبنك المركزي بسبب استيلاء هؤلاء القراصنة على المدخرات النقدية وأموال المستهدفين عبر قرصنة حساباتهم البنكية من الخارج.

يرجى إفادتنا بالآتي:

1 – ما الآلية المتبعة لاستقبال هذا النوع من الشكاوى؟ يرجى تزويدنا باحصائية عن عدد عمليات القرصنة الإلكترونية المسجلة لديكم التي تمت من يناير 2020 على الافراد او المؤسسات أو الشركات.

2 – هل خاطبت الهيئة مزودي الخدمة لوقف او تتبع هذه الخطوط وما الاحترازات او القرارات التنظيمية التي صدرت عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تلك الفترة للحد من هذا النوع من عمليات القرصنة؟ يرجى تزويدنا بصورة ضوئية عن هذه القرارات والمخاطبات إن وجدت.

3 – هل اشرفت الهيئة بصفتها المختصة بمتابعة عمليات القرصنة بالتعاون مع جهات حكومية او غير حكومية على حملات توعوية لمكافحة انتشار هذه العمليات؟ يرجى تزويدنا بهذه الاجراءات إن وجدت.

4 – هل خاطبت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات وزارة الخارجية او وزارة الداخلية او البنك المركزي في سبيل التعاون لمكافحة القرصنة الالكترونية على الحسابات البنكية للمواطنين والمقيمين؟ يرجى تزويدنا بهذه المخاطبات ان وجدت.